# الفصل الأول

## العلاقات الأورومتوسطية..مدخل عام

obeikandl.com

obeikandl.com

# المبحث الأول

## العلاقات الأورومتوسطية..مدخل تاريخي

بالرغم من سيادة نظرية المصالح في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول اليوم إلا أن للتاريخ تأثير على سير العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط. قد لا يكون للحوادث الكبيرة التي أثرت في العلاقة بين شعوب البحر المتوسط في الماضي البعيد أو القريب تأثير مباشر على علاقات الدول العربية والشرق أوسطية مع أوربا على الصعيد الدبلوماسي إلا أن العلاقات تبقى رهينة تأزم الوضع لأي سبب من الأسباب الأمر الذي يدفع دول المنطقة العربية المتوسطية إلى استحضار الماضي والزج به في أتون الحاضر ليصير وقودا للأزمة حين تفجرها أو عائق أمام تحسن العلاقات زمن إطلاق مبادرات التقارب. هذا على مستوى التعاطي مع المسائل التاريخية في الصراع السياسي، غير أن الذاكرة الجمعية وما حوته من أحداث متعلقة بالحقبة الاستعمارية تظل تصد كل محاولات التقارب خصوصا عندما تتجاهل مبادرات التقارب آثار ومخلفات تلك الحقبة المريرة. ولا تزال أحداث كثيرة لها علاقة بتاريخ الدول المتوسطية تلقي بظلالها على العلاقات

الأورومتوسطية، وتأخذ مطالب تسوية الحقبة الاستعمارية بما في ذلك الاعتذار والتعويض، وتسوية النزاع العربي الإسرائيلي مكانها في التجاذبات السياسية بين الشركاء المتوسطيين.

تاريخ العلاقات بين الدول جنوب وشرق المتوسط ودول أوربا إلى منتصف القرن الماضي يغلب عليه النزاعات والصراعات والحروب، وقد هيمنت الرغبة في السيطرة بالقوة على مناطق النفوذ وكسر إرادة الآخر المنافس عسكريا على العلاقات بين الإمبراطوريات والدول التي تأسست بجنوب وشمال البحر المتوسط خلال القرون الماضية. فقد شهد التاريخ القديم والحديث تدفق جيوش من أوربا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعكس وذلك منذ عهد الإسكندر الأكبر ومرورا بالفتح الإسلامي ثم فترة الإمبراطورية العثمانية وحتى استعمار أوربا لمناطق واسعة من جنوب وشرق البحر المتوسط خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

في القرن الرابع قبل الميلاد اجتاحت جيوش الإسكندر المقدوني مناطق في آسيا مرورا بإيران وجزءا من تركيا وسوريا وبنى بها مدينة الإسكندرونا، واستمر تقدم الإسكندر وقواد جيوشه إلى أن احتلوا الشام ومصر في عام ٣٣٢ قبل الميلاد وبنى مدينة الإسكندرية ثم تقدم إلى ما عرفت ذلك الوقت بمملكة بابل وهزم

الجيش الفارسي وضم أجزاء كبيرة من أراضيها إلى إمبراطوريته. واستمرت الحروب في الفترة اللاحقة والتي شهدت تكوُّن ممالك ثلاث في منطقة الشرق الأوسط هي الرومان والسومريون والمقدونيون وانتهى الأمر إلى سيطرة الرومان على مناطق الشام إلى أن تم تحريرها من قبل الجيوش الإسلامية عام ٦٢٤ للميلاد.

ويدوِّن التاريخ ملاحم قتالية وحروب ضارية شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما عرف بالحملات الصليبية على مناطق الشام ومصر خلال الأعوام ١٠٩٦ إلى عام ١٢٧٠ للميلاد. فلقد اجتمعت فرق وتجمعات أوربية تضم ملوك وقادة الطوائف المسيحية على غزو منطقة الشرق الأوسط لأسباب بعضها له مرجعية دينية وبعضها تدخل ضمن صراعات النفوذ والبحث عن مناطق الثروة وتستخدم الدين وسيلة لتحقيق تلك المطامع. في تلك الأثناء وفي الفترة التي شهدت الحملات الصليبية كانت المنطقة العربية تعج بالصراعات بين بقايا الدول العباسية في بغداد والفاطميين في مصر والسلاجقة الذين حكموا سوريا وفلسطين وتقدموا لانتزاع بغداد من الفاطميين في العام ١٠٥٥ ميلادي. وقد وصلت المنطقة العربية من الضعف والتشتت في تلك الفترة ماجعلها غنيمة سهلة للجيوش الأوربية الغازية. غير أن قطاع من الأمة العربية والإسلامية استعاد عافيته وتمكنت الجيوش

العربية الإسلامية هزيمة الصليبيين بعد ذلك في معركة من أكثر المعارك تخليدا عند المسلمين اليوم وهي معركة حطين عام ١١٩٧ بقيادة السلطان صلاح الدين الأيوبي الكردي الأصل، ثم تحرير باقي بلاد الشام التي وقعت تحت أيدي الصليبيين.

قبل الحملات الصليبية على منطقة الشرق الأوسط كانت الجيوش العربية قد احتلت عموم أسبانيا واستوطنت زهاء الثمانية قرون هناك، وانتهى أمر المسلمين في أسبانيا إلى التشرذم حيث تأسست ممالك صغيرة متناحرة يكيد بعضها لبعض ويتآمر بعضها مع العدو الفرنجي ضد البعض الآخر، ومالبثت جيوش ملوك أسبانيا أن طردتها من أراضيها، وسقطت غرناطة آخر معاقل العرب في أسبانيا على يد فرديناند وإزبيلا عام ١٤٩٢ للميلاد في ملحمة لا تزال تؤرق الذاكرة العربية والإسلامية.

التيار الثاني القادم من الشرق الإسلامي إلى الغرب الأوربي تمثل في اجتياح جيوش الإمبراطورية العثمانية لمناطق من أوربا خلال القرن السادس والسابع عشر للميلاد. واستمرت الدولة العثمانية تحكم مناطق كبيرة من الشرق الأوسط وتهدد حدود أوربا الغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وأصبح للتقاليد العثمانية وجود إلى يومنا هذا في مناطق تقع ضمن جغرافيا أوربا كما هو الحال في أجزاء من

بلغاريا واليونان وقبرص، وبشكل أكثر جلاء، في البوسنا وألبانيا.

أعقبت هذه المرحلة تقدم الجيوش الأوربية وزحفها على مناطق كبيرة من الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، حيث ورثت جزءا كبيرا من تركة الدولة العثمانية وسيطرت على معظم العالم العربي. ولقد كان لهذه المرحلة أثر كبير في العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوربا لما شهدته هذه الفترة من أحداث كبيرة لا تزال تؤثر على الواقع العربي والإسلامي إلى اليوم.

لقد شرعت فرنسا وبريطانيا، وريثتي التركة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات فيما عرف باتفاقية سايكس- بيكو Sykes-Picot عام ١٩١٦. التقسيم الذي لا يزال يلقي بظلاله سلبا على شعوب المنطقة حيث شرذمت التكتل العربي وقسمت قبائل وأعراق بين مجموعة دول، كما ألحقت مناطق غنية بالموارد الطبيعية بدول دون أخرى الأمر الذي خلف إرثا لا يزال يشكل عامل توتر بين دول المنطقة إلى الوقت الحاضر، ويمثل أبرز عامل من عوامل ضعفها.

كان من أكثر المصائب التي حلت بالعالم العربي بعد تراجع سيطرة العثمانيين على المنطقة وبداية هيمنة الإنجليز والفرنسيون عليها الوعد الذي قطعه وزير

خارجية بريطانيا لليهود بمنحهم وطنا قوميا على أرض فلسطين وذلك عام ١٩١٧. ولا يزال العالم العربي يذكر بألم دعم بريطانيا المادي والمعنوي لليهود وتسليح مجموعات تنتسب للحركة الصهيونية لأجل احتلال مزيد من الأراضي الفلسطينية. كما ساهمت أكبر دول أوربا في قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ووفّرت لها سبل الحماية والدعم المادي والسياسي خلال العقود التي تلت قيام الدولة العبرية وحتى مرحلة تحالف إسرائيل مع الولايات المتحدة منذ عقد الستينيات من القرن الماضي.

بالإضافة إلى ذلك يرجع العرب الكثير من مشاكلهم السياسية والاقتصادية إلى حقبة الاستعمار وما فرضته عليهم بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من قيود ربطت مصير الدول المستعمَرة بها ورهنت اقتصادياتها لصالح خدمة المصالح الأوربية دون اهتمام بظروف التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي عانتها تلك الدول. ولا تزال العقلية العربية إلى اليوم تضع ضمن معوقات استقرارها السياسي ونهوضها الاقتصادي التبعية السياسية والاقتصادية التي فرضتها فترة الاستعمار وما بعد الاستقلال وكرَّستها القوى الأوربية.

ومن أبرز ما يشوب العلاقات الأوربية العربية خلال القرن الماضي وإلى الفترة الراهنة دعم العديد من

الدول الأوربية للأنظمة العربية بعد الحرب العالمية الثانية، هذه الأنظمة التي جلبت لشعوبها الويلات وقاست منها، في بعض المناطق، ما لم تقاسيه من المستعمر على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذه الخلفية التاريخية مهمة لتحديد طبيعة الأرضية التي تقوم عليها العلاقة بين دول شرق وجنوب المتوسط وبين الاتحاد الأوربي خصوصا، بحكم أن آثارها لا تزال تمس الواقع الشرق أوسطي والشمال أفريقي بشكل مباشر وتؤثر على استقراره السياسي ونهوضه الاقتصادي، وأخص هنا النزاع العربي الإسرائيلي الأمر الذي يتطلب التفاتة حقيقة وجادة من قبل الاتحاد الأوربي إن أراد تحقيق شراكة هادفة مع دول جنوب وشرق المتوسط.

* * *

## المبحث الثاني

### العلاقات الأورومتوسطية .. مدخل اقتصادي

يُعَد الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لدول جنوب وشرق المتوسط، وينسحب هذا على كامل المنطقة العربية التي تمثل سوقا كبيرة لمنتجاته المتنوعة ولاقتصاد متنوع ومتطور يشكل ما يقرب من ٢٥% من الناتج الإجمالي العالمي. كبر حجم الاقتصاد الأوربي وقربه من المنطقة العربية جعلت منه المستهلك الرئيسي للنفط العربي حيث يعتمد في ما يزيد عن ٥٥% من احتياجاته من الطاقة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو من ناحية أخرى أحد أهم مصادر توفير الاستثمارات لاقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط.

ويرى محللون أن العلاقات الاقتصادية بين أوربا وجنوب وشرق المتوسط هي محور اهتمامات الطرف الأوربي الذي بدوره ما انفك عن طرح المشروع تلو الآخر لضبط تلك العلاقة وبالتالي ضمان مصالحه الحيوية، إلا أن الاختلال في العلاقة، الذي أخذ أشكالا

متعددة، عرقل مبادرات الاتحاد الأوربي بما في ذلك مشروع الشراكة كما سنرى لاحقا، وحال دون توطيدها ونموها كما تثبت التقارير الرسمية، فنحن نتحدث عن مجموعة دول صناعية متطورة من جانب، في مقابل مجموعة من الدول النامية بل المتخلفة من جانب آخر.

من المعلوم أن الدول العربية المتوسطية تعاني من عجز تجاري مع دول الاتحاد الأوربي بسبب الهوة الكبيرة في مجال التصنيع والخدمات بين الجانبين. وبالنظر إلى طبيعة التجارة البينية بينهما نلحظ أن الدول العربية المتوسطية تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوربي في استيراد الآلات والمعدات والمواد والسلع المصنعة ومستلزمات التشغيل وما شابهها، بينما تستورد دول الاتحاد من الجانب العربي المواد الخام الأساسية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي وبعض المعادن الأخرى، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية.

وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي نصف تجارة المنطقة المتوسطية هي مع الاتحاد الأوربي، وتأتي الولايات المتحدة في الترتيب الثاني (٧% من واردات،

١٧% من صادرات المنطقة) وذلك عام ٢٠٠٤[١]، كما تشير الإحصاءات أن الاتحاد الأوربي أبرم حوالي ٧% من إجمالي تجارته الإضافية total extra-EU trade مع دول الشراكة المتوسطية[٢]. وتبرز دول المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس) كأهم شريك تجاري للاتحاد (٥٤,٨% من الواردات و ٥٤,٠% من الصادرات، ٥٦,١% واردات و ٧٤,٤% صادرات، ٦٩,٨% واردات و ٨٣,٣% صادرات) من إجمالي تجارتها الخارجية على التوالي بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٤[٣]. وتأتي كل من تركيا وسوريا في الترتيب الثاني بين الدول المتوسطية حيث تذهب نصف تجارتها مع الاتحاد. وقد بلغ حجم التبادل التجاري للبنان مع الاتحاد ٤٤% من إجمالي تجارتها، بينما بلغ حجم تجارة

---

(1) The EU & its trade Mediterranean partners
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-07-070/EN/KS-SF-07-070-EN.PDF

(2) total extra-EU trade
http://www.eds-destatis.de/en/downloads/sif/no_04_03.pdf
The EU & its trade Mediterranean partners

(3) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-07-070/EN/KS-SF-07-070-EN.PDF

مصر وإسرائيل ٣٦% من إجمالي تجارتهما في نفس العام، أما الأردن فقد بلغ ٣٣%[1].

بالرغم من ازدياد صادرات الدول المتوسطية إلى الاتحاد الأوربي إلا أن الهوة لا تزال كبيرة ولا تزال الدول المتوسطية تعاني من عجز تجاري مع دول الاتحاد الأوربي بسبب تطور الصناعات الأوربية بالمقارنة مع نظيراتها المتوسطية. وتشير إحصاءات Eurostat إلى أن الواردات الأوربية من المنطقة المتوسطية تضاعفت خلال السنوات الماضية، فبين العامين ١٩٩٥-٢٠٠١ زادت الواردات الأوربية بمقدار ١١٠%، وكانت الزيادة في واردات الطاقة ١٢٠%، بينما ارتفعت واردات البضائع إلى ١٠٥%.

وتظهر البيانات ذاتها أن تركيا وإسرائيل والجزائر هم أكبر الموردين بين الدول المتوسطية لأوربا بحسب إحصاءات عام ٢٠٠١ إذ تحتكر هذه الدول ٦٠% من إجمالي صادرات المنطقة للاتحاد الأوربي. أما أهم شركاء المنطقة المتوسطية من الجانب الأوربي فهم ألمانيا وفرنسا وإيطاليا حيث يصل حجم التبادل التجاري بينها وبين المنطقة ٦٠% من إجمالي تجارة الاتحاد.

(1) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-07-070/EN/KS-SF-07-070-EN.PDF

كما تظهر العديد من التقارير أن سوريا والجزائر هما الدولتان العربيتان المتوسطيتان الوحيدتان اللتان يحقق ميزانهما التجاري فائضاً مع دول الاتحاد الأوربي، ولكن إذا ما استثنينا قيمة الصادرات العربية النفطية فإن الميزان التجاري سيميل دائماً لمصلحة دول الاتحاد الأوربي. وتشهد واردات الدول العربية المتوسطية من دول الاتحاد الأوربي تزايدا سنويا بمعدل ٣% منذ عام ١٩٩٢، وتقدر قيمة الصادرات الأوربية إلى الدول العربية المتوسطية بـ ٤٠ مليار يورو. وتأتي فرنسا على رأس الدول الأوربية المصدرة إلى المنطقة وذلك للعام ٢٠٠٤، وذلك بسبب صلاتها التاريخية بدول المغرب العربي (١٥,٩٨% من إجمالي واردات الدول المتوسطية الشريكة) للعام ٢٠٠٥[1]، كما زادت إيطاليا صادراتها إلى المنطقة بشكل ملحوظ خاصة إلى مصر والجزائر. ومن جهة أخرى فقد بلغت قيمة صادرات الدول العربية المتوسطية إلى دول الاتحاد الأوربي ١٧ مليار يورو في عام ٢٠٠٠، يشكل النفط ومشتقاته معظمها. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين الدول

(1) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-07-070/EN/KS-SF-07-070-EN.PDF

العربية المتوسطية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوربي تليها سوريا ومصر، وتعتمد معظم صادراتهم على النفط ومشتقاته. كما أن الدول العربية المتوسطية بدأت زيادة وارداتها الصناعية نسبياً إلى دول الاتحاد الأوربي. من جهة أخرى تحتل المغرب وتونس مركز الصدارة من بين الدول العربية المتوسطية المصدرة للمنتوجات الزراعية (٥,٧٦٩ مليون يورو للمغرب، ٥,٤ مليون يورو لتونس إلى دول الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٠) وتتصدر مصر الدول العربية المتوسطية المستوردة للمنتوجات الأوربية (٧,٨٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٠)،كما زاد استيراد كل من المغرب وتونس من الاتحاد الأوربي بشكل ملحوظ (٧ مليار يورو قيمة وارداتهما من الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٠)[1].

ليبيا لم تكن عضوا في عملية برشلونة وعلاقتها بالاتحاد غلب عليها القطيعة خلال العقدين الماضيين، ويمكن أن يسفر التطور في علاقات ليبيا بالعالم بعد انتهاء عزلتها وإبرامها اتفاق تعاون اقتصادي مع بروكسل إلى تبوؤها مكانة متقدمة في العلاقات

(1) http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-07-070/EN/KS-SF-07-070-EN.PDF

التجارية بدول الاتحاد خاصة فيما يتعلق بالنفط ومشتقاته حيث ازداد إنتاج النفط في ليبيا من ١,٤ مليون برميل خلال التسعينيات إلى ٢ مليون خلال عام ٢٠٠٨، وتخطط ليبيا إلى الوصول لسقف ٣ مليون برميل قبل حلول ٢٠١٢، والسوق الأوربية مرشحة لاستقبال قدرا مهما من هذه الزيادة بحكم حجم الاقتصاد الأوربي والقرب الجغرافي وجودة الخام الليبي.

أما فيما يتعلق بتدفقات الأموال فتمثل الاستثمارات الأوربية جزءا رئيسيا من الاستثمارات المباشرة في الدول العربية. ويرى مراقبون أن الاستثمارات تمثل نقطة الضعف في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، حيث لا يتناسب تدفق الاستثمارات مع قوة العلاقات الجيدة بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية المتوسطية في المجالات الأخرى. فقد بلغت أصول الاستثمارات الأوربية المباشرة في الدول المتوسطية عام ١٩٩٩ نحو ١٥ مليار يورو، ولا تتعدى هذه الأصول ١,٢٤% من إجمالي أصول الاستثمارات الأوربية في مختلف دول العالم[1].

(1) Paolo Passerini & Luis Biedma, EU trade & investment with Mediterranean Partner countries: towards a better partnership, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-NJ-02-013/EN/KS-NJ-02-013-EN.PDF

وتمثل كل من فرنسا وهولندا وبريطانيا وألمانيا الممول الرئيسي للاستثمارات الأوربية في المنطقة المتوسطية، حيث شكلت مساهمتها نحو ٦٦% من إجمالي استثمارات الاتحاد في المنطقة عام ١٩٩٩[١]. ومع الإقرار بصغر حجم الاستثمارات المباشرة الأوربية في الدول المتوسطية، إلا أن هناك تطورا حدث بعد مضي ثلاثة أعوام من توقيع الشراكة. وبمقارنة معدل تطور الاستثمار المباشر في النصف الأول من عقد التسعينيات (٢٢%)، (٨٤%) مع النصف الثاني منها، فإن ذلك يشير إلى ازدياد الاهتمام الأوربي بدول الشراكة المتوسطية[٢]. غير أن الزيادة الواضحة خلال السنوات الأولى من الشراكة تحولت إلى ما يمكن أن يطلق عليه استقرار ثم تقلبات. فقد أُخذ على هذه الاستثمارات التقلب وذلك خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٣، لتشهد تحسنا في سنة وتراجع في أخرى. فقد بلغت الاستثمارات الأوربية في الدول المتوسطية ٥,٣ مليار

(1) Paolo Passerini & Luis Biedma, EU trade & investment with Mediterranean Partner countries: towards a better partnership, http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-NJ-02-013/EN/KS-NJ-02-013-EN.PDF

(٢) نفس المصدر .

يورو عام ٢٠٠٠، ثم ٣,٥ مليارات يورو في العام ٢٠٠٢، لترتفع بنسبة ٥% وتصل ٣,٧ مليار عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بوجهة الاستثمارات الأوربية المباشرة، فإن مصر حصلت على أكبر نسبة من الاستثمارات بعد تركيا وذلك عام ٢٠٠٠، واتجهت معظم الزيادة في الاستثمارات الأوربية عام ٢٠٠٣ إلى المغرب حيث استقبلت ١,٦ مليار يورو بزيادة بلغت ١,٢ مليار منها عن عام ٢٠٠٢، بينما شهدت الاستثمارات الأوربية تراجعا في معظم دول جنوب وشرق المتوسط[1].

وبلغت الاستثمارات المباشرة من الدول العربية إلى دول الاتحاد الأوربي ١,٢ مليار يورو في عام ٢٠٠١، غير أنها يمكن أن تكون قد تضاعفت بشكل كبير بعد الارتفاع الهائل في أسعار النفط. ويرى مختصون أن نجاح خطط جذب الاستثمارات الأجنبية يتطلب تحويرا جذريا في البنَى السياسية ويحتاج إلى إنشاء هياكل قانونية مستقرة من أجل جعل الدول

(1) European Union foreign direct investment yearbook 2005 – Data 1998-2003
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-BK-05-001/EN/KS-BK-05-001-EN.PDF

العربية بشكل عام والمتوسطية منها بشكل خاص جاذبة للاستثمارات الأوربية، ويقف اختلال التوازن بين القطاع العام والخاص في الدول العربية المتوسطية عائق أمام جذب التمويل الأوربي خاصة ضعف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويبقى الاتحاد الأوربي هو الشريك الأساسي للدول العربية المتوسطية في مجال التجارة، إلا أن شراكة الدول العربية مع دول الاتحاد الأوربي بشكل عام لا تزال، كما نوهنا سالفا، شراكة دول صناعية متطورة مع دول نامية بحيث لا يصعب على المراقب إدراكه للاختلال الكبير الذي يعتريها والصعوبات التي تحول دون أن تكون شراكة متكافئة.

* * *